Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
المجلات الاكاديمية العراقية

The role of bank credit granted to the private sector in eliminating the problem of poverty in Iraq For the period (2004-2020)

Mr. Amjad Hameed Atyia*a & Dr. Prof: Ghassan Tareq Dhahirb
a Al-Muthanna University/ College of Economics and Administration.
b Al-Muthanna University/ College of Economics and Administration.

Abstract

The research aims to analyze the credit policy of Iraqi commercial banks by investigating the role of credit granted to the private sector by government and private banks and its impact on poverty. The Distributed Self Deceleration Model (ARDL) was utilized to show the effect of private credit on reducing the poverty rate in Iraq for the period under consideration. The research has concluded several conclusions, the most important of which is that government and private banks and the poverty rate in Iraq grant a long-term equilibrium relationship between private credit. Moreover, the researchers have suggested a number of recommendations, the most important of which is combating all forms of bureaucracy and facilitating the granting of small and medium loans and precisely directing them to support the creation of productive projects. as well as reducing the phenomenon of the rise in directing cash loans towards the consumer aspects that characterize Iraqi commercial banks.

Information

Received: 5/7/2022
Revised: 3/8/2022
Accepted: 6/9/ 2022
Published: 30/6/2024

Keywords:
Bank credit
Poverty in Iraq
Private credit
Government banks
Autoregressive- Distributed Lag Model (ARDL)

دور الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في القضاء على مشكلة الفقر في العراق للمدة (2004-2020)

أمجد حميد عطية*[a] و غسان طارق ظاهر[b]

a جامعة المثنى/ كلية الإدارة والاقتصاد.

b جامعة المثنى/ كلية الإدارة والاقتصاد.

الملخص

هدف البحث الى تحليل السياسة الائتمانية للبنوك التجارية العراقية من خلال تحليل دور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية والخاصة وأثره على الفقر، وقد أستخدم انموذج الإبطاء الذاتي الموزع (ARDL) لبيان أثر الائتمان الخاص على تخفيض معدل الفقر في العراق للمدة قيد البحث، وتوصل الى جملة من الاستنتاجات أهمها ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية والخاصة ومعدل الفقر في العراق، واقترح الباحث جملة من التوصيات أهمها مكافحة كل اشكال البيروقراطية وتسهيل منح القروض الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها بالشكل الصحيح لدعم خلق مشاريع منتجة، فضلا عن الحد من ظاهرة ارتفاع توجيه القروض النقدية نحو الجوانب الاستهلاكية التي تمتاز بها البنوك التجارية العراقية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، الفقر في العراق، الائتمان الخاص، انموذج الابطاء الذاتي الموزع (ARDL).

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي ذو أهمية بالغة كونه أحد الأدوات الفاعلة في الاقتصاد وما له من انعكاس على الرفاهية المجتمعية أولا، والنمو الاقتصادي ثانيا، فمن خلاله يمكن القضاء على مشكلة الفقر التي تعد من المشكلات الرئيسة في الاقتصادات العالمية، اذ تستطيع البنوك التجارية إعادة توجيه القروض نحو المستحقين وبالتالي زيادة فاعلية المشاريع الصغيرة والتي ستعود بمنافعها على تخفيض معدلات الفقر وطرح منتجات من شأنها ان تسد الطلب المحلي.

يمثل الائتمان المصرفي احد الالتزامات على البنوك التجارية فهو حق لكل فرد عراقي لتحقيق الرفاهية، لذا شرعت البنوك التجارية كافة في ظل ارتفاع الطلب على الائتمان الى تقديم طيف واسع من الخدمات الائتمانية لسد الطلب المتزايد من جهة وارتفاع الحركة التجارية في ظل تحرير الحساب الجاري، وللتعرف على نشاط القطاع المصرفي العراقي خلال المدة قيد البحث بالاعتماد على كفاءة البنوك في منح

* Corresponding author: E-mail addresses: dr.ghassan79@mu.edu.iq.
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-14-2/110-123

الائتمان النقدي، فقد حدثت تغيرات كبيرة في الضـــوابط والتعليمات اهمها رفع الســـقوف الائتمانية، الامر الذي انعكس في ارتفاع منح الائتمان والملاحظ اســـتحواذ البنوك الحكومية على النســـبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح للجمهور بكافة اشكاله

وبالنظر لســـياســـة البنوك التجارية الائتمانية في العراق يمكن ملاحظ الـدور التقليـدي الـذي تقوم بـه على الرغم من ارتفـاع منح القروض بأشـكالها كافة، لذا فان التسـاؤل الذي يثار: ما هو أثر انعكاس الائتمان المصـــرفي الممنوح للقطاع الخاص على مســـتوى الفقر في العراق؟ لذا فان الدراسة الحالية تركز على تتبع مسار أشكال الائتمان وانعكاســـه خلال الفترات الســـابقة وبيان أثره المســـتقبلي على معالجة مشكلة الفقر في العراق.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث في تحليل أثر الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة الفقر، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التتبعي للمتغيرات، فضلا عن بناء انموذجا كميا لقياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على واقع الفقر في العراق وتقديم مقترحات لصانعي القرار، فضلا عن تقديم معارف علمية جديدة تتيح للأبحاث العلميّة وللباحثين فُرصة لرفع مستوى المعرفة واعطاء رؤية مستقبلية لمعالجة واقع الفقر بالخدمات المالية المصرفية.

مشكلة البحث

عانى العراق لعقود طويلة من مشكلة الفقر على الرغم من ضخامة الأموال المحولة الى الجمهور على شكل ائتمان مصرفي ممنوح بكافة اشكاله، الا انها لم تنعكس على تخفيض واقع الفقر، وعليه يمكن صياغة جدلية المشكلة بالأسئلة التالية والتي ستكون مدارا للبحث:

1. ما هو أثر انعكاس الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على مستوى الفقر في العراق؟
2. ما مدى الاستفادة من توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق الرفاهية المجتمعية والاقتصادية؟

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث في تحليل أثر الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة الفقر، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التتبعي للمتغيرات، فضلا عن بناء انموذجا كميا لقياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على واقع الفقر في العراق وتقديم مقترحات لصانعي القرار، فضلا عن تقديم معارف علمية جديدة تتيح للأبحاث العلميّة وللباحثين فُرصة لرفع مستوى المعرفة واعطاء رؤية مستقبلية لمعالجة واقع الفقر بالخدمات المالية المصرفية.

فرضية البحث

بالإمكان تخفيض معدل الفقر في العراق في ظل توافر الأموال اللازمة الممنوحة من قبل البنوك التجارية العراقية، شريطة ان تجري هذه البنوك توجيها صحيحا للائتمان الممنوح نحو المستفيدين والذين يمتلكون خبرات وامكانيات واسعة لتطوير الصناعات الصغيرة في العراق وما له من انعكاس على حل مشكلة الفقر.

اهداف البحث

يرمي البحث الى تحقيق الاتي: -

1. تحليل واقع الفقر في العراق.
2. تتبع مسار الائتمان المصرفي واهميته في العراق.
3. مدى انعكاس واقع الائتمان المصرفي على الرفاهية المجتمعية والاقتصادية في العراق.
4. دراسة مؤشرات الفقر في العراق ومعدلاته وطرق معالجته.
5. بيان أثر الائتمان المصرفي على الفقر في العراق.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تتمثل الحدود الزمانية والمكانية للبحث في تجربة البنوك التجارية العراقية للمدة (2004-2020).

الإطار النّظري

أولا: الائتمان المصرفي:

وهو الثقة المتبادلة بين البنك والزبون عند منح الائتمان خلال مـدة محـددة يتفق عليـهـا الطرفـان (Acosta-González & Fernández, 2013, 65:). وعرف أيضـــا بأنه "علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات او نقود في الحال لقاء تعهد بدفع بدل معين لاحق، وفي أجل معين بشـــكل ســـلع أو خدمات او نقود، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقدا" (Saunders & Cornett, 2006: 260). تأخذ التســـهيلات الائتمانية اشـــكالاً متنوعة ومتعددة حسب الاتي:

1. الائتمان النقدي (المباشر): يعد الائتمان النقدي المحور الرئيس لعمل الجهاز المصرفي، كما انه يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع، وله اشكال عدة حسب اجل منح التمويل (قصير، متوسط وطويل الاجل)، ويعرف الائتمان النقدي على انه تيار متدفق يمنح للعملاء افراد ومؤسسات، بشرط ان يتعهد المدين بدفع الأموال والفوائد والعمولات والمصروفات دفعة واحدة، او على أقساط في تواريخ محددة (Al-Ali & Al-Asady, 2021: 166).
2. الائتمان التعهدي (غير المباشر): هو الائتمان الذي يقوم البنك بمنحه الى العميل بصورة غير مباشرة، ويسمى ايضاً بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة، ويختلف الائتمان التعهدي عن الائتمان المباشر بعدم السماح لطالب الائتمان باستعمال النقد بصورة مباشرة (Brealey, et al, 2018: 14).

ثانيا: مفهوم الفقر

يأخذ البنك الدولي بالتعريف الضيق للفقر الذي ينحصر بفقر الانفاق وفقر الدخل، اذ عرفه على انه "الافتقار الى كل ما هو ضروري للرفاهية، كالسكن والغذاء والافتقار إلى الموارد المتعددة، والذي من شأنه أن يقود إلى الحرمان المادي" (World Bank Institute, 2005: 9)، بينما تأخذ الأمم المتحدة بالتعريف الأوسع، الذي يتمثل "الوضع الإنساني الذي يتسم بحرمان دائم او مزمن من الموارد، الخيارات، القدرات، الامان والقوة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي ملائم، وكذلك بقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية" (Barber, 2008: 1). بما ان الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب، لذا يمكن أن يساعد تصنيف الفقر صانعي السياسات بمعلومات هادفة لتسهيل صياغة السياسات والتدابير المعقولة (Zeng, et al 2021: 3)، وعليه كان لابد لهذه المشكلة ان تتجلى في اشكال معينة ومختلفة وهي كما يأتي:

1. الفقر النسبي: يعبر الفقر النسبي عن الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل من متوسط الدخل في البلد المحدد، وعلى هذا الأساس تتم المقارنة

بين الفئات المختلفة للمجتمع من حيث مستويات المعيشة، ويتم تحديد ما يسمى بخط الفقر النسبي (Bellu & Liberati, 2005: 4-5).

2. الفقر المطلق: وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الشخص عن طريق التصرف بدخله من الوصول بحاجاته الأساسية إلى الإشباع والمتمثلة بالغذاء والملبس والتعلم والنقل والمسكن والصحة، ويستخدم هذا النوع من الفقر لوصف الحالة المعيشية لشريحة ليست بالقليلة من المجتمع والتي تعيش تحت أدنى حد من المستوى المعيشي القياسي، ويختلف خط الفقر المطلق عن خط الفقر النسبي بأن الثاني يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة، في حين يحدد الاول على أساس قيمة حقيقية ثابتة (معدلة بالقوة الشرائية) حددها البنك الدولي عام 2015 بمقدار (1.90) دولار في اليوم (Kakwani, 2003: 3).

3. الفقر المدقع: هو الحالة التي لا يستطيع فيه الشخص عن طريق التصرف بدخله من الوصول بحاجاته الغذائية الى الاشباع لتأمين عدد محدد من السعرات الحرارية (حددت بمقدار 2337 سعرة) التي يتمكن من خلالها مواصلة حياته عند حدود معينة (Jeffrey & Gordon, 2018: 1).

ثالثا: دور الائتمان المصرفي في الحد من الفقر

تعد مسؤولية التخلص من مشكلة الفقر مسؤولية مشتركة بين القطاع العام والخاص، اذ بدون التناغم بين القطاعين الخاص والعام لا يمكن ان نحد من تلك المشكلة ولعل الاقتصادات المتقدمة تعتمد بشكل أساس على القطاع الخاص في عملية تمويل المشاريع الصغيرة وتشغيل الايدي العاملة وهناك شواهد كثيرة ابرزها المؤسسات او الشركات المتعددة الجنسيات التي تضطلع بنقل العمالة بين القارات والدول وعموماً فأن الأنظمة الرأسمالية تحدد مسؤولية الحكومة فيها بتقديم الخدمات الأساسية والحماية والدفاع، الا انها تمنح تسهيلات عديدة للقطاع الخاص من اجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال القروض الموجهة والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بهدف توسيع الاستثمار مقابل سعر فائدة محدد، والتي تنعكس بدورها في زيادة الاستثمارات وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فالبنوك الزراعية مثلا تمول المشاريع الزراعية، والبنوك الصناعية تمول القطاعات الصناعية، والبنوك العقارية تمول مشاريع الإسكان والبناء. ان للبنك دوراً في الحد من الفقر من خلال دوره في تطوير القطاعين المختلط والخاص عن طريق التمويل والتوجيه (Bollard, et al, 2011: 2).

ان دور البنوك التجارية في توجيه القروض يحتاج الى تخفيف إجراءات الرقابة التي يفرضها البنك المركزي للتوسع في منح الائتمان كرفع سقوف الائتمان وحرية تحديد سعر الفائدة ومنح القروض للبنوك التجارية في أوقات الازمات فضلا عن تخفيف سعر الاحتياطي القانوني وغيرها من الإجراءات الرقابية، لتستطيع البنوك التجارية التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة لذوي الدخل المحدود وجعلهم قوى منتجة وفاعلة في الاقتصاد والمجتمع من خلال القروض الصغيرة، اذ تعد القروض الصغيرة والمتناهية الصغر من ابرز ادوات تمكين الفقراء، ونقلهم الى حالة كونهم شريك فاعل في التنمية والانتاج، ويهدف أي برنامج للقروض الميسرة إلى تعزيز القدرة المالية للفقراء بهدف اقامة المشاريع الصغيرة القادرة على تمويل نفسها ذاتيا، وتوليد دخلا مستداما للفقراء، فالقروض الصغيرة المدرة للدخل تدعم قدرات الفقراء العاطلين عن العمل في الحصول على فرصة عمل تناسب رغباتهم ومؤهلاتهم شريطة أن تتهيأ بيئة تمكينية معه معززة للتشغيل والنمو وتوسيع الاسواق المحلية لتصبح بذلك القروض الصغيرة ومتناهية الصغر آلية من آليات التخفيف من الفقر (Latifee, 2003: 5).

الجانب العملي

اولا: تحليل واقع الائتمان المصرفي الممنوح للجمهور

يعد الائتمان المصرفي حق لكل فرد عراقي فهو جزء مهم لتحقيق الرفاهية، لذا شرعت البنوك التجارية كافة في ظل ارتفاع الطلب على الائتمان الى تقديم طيف واسع من الخدمات الائتمانية لسد الطلب المتزايد من جهة وارتفاع الحركة التجارية في ظل تحرير الحساب الجاري، وللتعرف على نشاط القطاع المصرفي العراقي خلال المدة قيد البحث بالاعتماد على كفاءة البنوك في منح الائتمان النقدي، فقد حدثت تغيرات كبيرة في الضوابط والتعليمات اهمها رفع السقوف الائتمانية، الامر الذي انعكس في ارتفاع منح الائتمان والملاحظ استحواذ البنوك الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح للجمهور بكافة اشكاله، ففي عام 2010 احتل مصرف الرافدين المرتبة الأولى على مستوى البنوك التجارية (الحكومية والخاصة) كأكبر بنك تقديما للائتمان بمبلغ (556,373) مليون دينار عراقي، فيما احتل بنك الرشيد المرتبة الثانية بمبلغ (293,373) مليون دينار عراقي.

وخلال الاعوام (2012 -2013) استحوذ بنك الرشيد على المرتبة الأولى كأكبر بنك منحاً للائتمان النقدي بمبلغ (2,004,850) مليار دينار عراقي عام 2012 وبمبلغ (2,470,141) مليار دينار عام 2013. وخلال المدة المتبقية (2014-2019) تربع البنك العراقي للتجارة (TBI) على المرتبة الأولى اذ بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (4,640,274) مليار دينار عراقي عام 2019، ليعود بنك الرافدين الى الصدارة خلال عام 2020 بمبلغ (14,792,233) مليار دينار عراقي.

اما على مستوى البنوك الخاصة فقد كان بنك الوركاء للاستثمار والتمويل هو الأعلى منحا للائتمان النقدي خلال المدة (2010-2020) ما عدى في عام 2015 كانت المرتبة الأولى لبنك الاتحاد العراقي وفي عام 2019 لبنك باريسيان (النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة).

1. تحليل الائتمان النقدي حسب المستفيدين للمدة (2004-2020):

يمكن ملاحظة تطور حركة الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية العاملة في العراق من خلال الجدول ادناه:

جدول (1) الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق للمدة (2004-2020) (ترليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية	معدل النمو %	المؤسسات العامة	معدل النمو %	القطاع الخاص	معدل النمو %	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل النمو%[1]
2004	140.0	-	1880.	-	6220.	-	8240.	-
2005	1360.	227.35	0.631	121.08	9500.	42.35	1.717	73.41
2006	240.0	-173.4	7590.	18.46	1.881	68.3	2.664	43.92
2007	160.0	-40.54	1.055	32.92	2.388	23.86	3.459	26.11
2008	340.0	75.37	5750.	-6.06	3.978	51.03	4.587	28.22
2009	3990.	246.26	6450.	11.48	4.646	15.52	5.690	21.54
2010	2.308	175.51	8860.	31.74	9.332	69.74	12.526	78.9
2011	7.350	115.83	1.638	61.45	10.943	15.92	19.931	46.44
2012	7.668	4.23	6.120	131.8	15.924	37.51	29.712	39.92
2013	6.378	-18.42	6.627	7.95	19.151	18.45	32.156	7.9
2014	8.368	27.15	8.010	18.95	21.136	9.86	37.514	15.41
2015	10.880	26.25	7.802	-2.63	21.254	0.55	39.936	62.56
2016	11.616	6.54	7.383	-5.52	20.403	-4.08	39.402	-1.34
2017	11.279	-2.94	7.221	-2.21	21.339	4.48	39.839	1.10
2018	15.595	32.40	2.675	-99.3	24.228	12.69	42.498	6.46
2019	15.524	-0.045	3.278	20.32	23.489	-3.09	42.291	-0.48
2020	22.307	36.25	3.174	-3.22	27.898	17.2	53.379	23.28

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492.

([1]) تم حساب معدل النمو السنوي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالاستناد الى د. احمد الكواز "مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، ص6، وفق المعادلة التالية: (Growth Rate= Ln V2 – Ln V1).

يبين الجدول (1) اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق للقطاعين الخاص والعام، إذ اتخذ اجمالي الائتمان النقدي مسارا تصاعديا فقد بلغ (824) مليار دينار عراقي عام 2004، وتوزع الائتمان بحيث كانت حصة المؤسسات العامة (188) مليار دينار (يقصد بالمؤسسات العامة هي المؤسسات المستقلة او مؤسسات التمويل الذاتي)، وحصة الحكومة المركزية (14) مليار دينار (ويقصد بالحكومة المركزية هي جميع الإدارات التي تشكل مركزية بالضرورة إلى حد ما)، وحصة القطاع الخاص بلغت (622) مليار دينار. وأستمر الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات بالارتفاع ، فقد ارتفع الى (1.717) ترليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو سنوي بلغ (73.41%)، وذلك بسبب قيام البنوك بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم قروض استهلاكية وسكنية لشريحة كبيرة من المواطنين (التقرير الاقتصادي السنوي، 2005: 7)، وواصل الائتمان النقدي ارتفاعه في عام 2006 ليبلغ (2.664) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي (43.92%)، إذ بلغ الائتمان المقدم للقطاع الخاص (1.881) ترليون دينار وبمعدل نمو (68.3%) يليها الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة والحكومة المركزية بمعدل نمو سنوي (18.46% و173.4%-) على التوالي ، واستمر اجمالي الائتمان النقدي باتجاه متصاعد ففي عام 2007 بلغ (3.459) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.11%).

سجل الرصيد الائتماني الممنوح من البنوك التجارية العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية كافة (باستثناء الائتمان المقدم للمؤسسات العامة) في عام 2008 ارتفاعا بلغ (4.587) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي (28.22%)، اما الائتمان المقدم للمؤسسات العامة فقد أنخفض الى (575) مليار دينار بمعدل نمو سالب (6.06%-) مقارنة بعام 2007، وذهبت النسبة الأكبر للقطاع الخاص اذ سجل الائتمان الممنوح له (3.978) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره (51.03%)، وبعدها استمر الائتمان النقدي بالارتفاع خلال عام 2010، اذ سجل معدل نمو سنوي (78.9%) وهي اكبر نسبة سجلها الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية خلال مدة الدراسة (2004-2020)، اذ تشير البيانات في الجدول (3) الى ان نصيب القطاع الخاص من اجمالي الائتمان المقدم له جاء بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى، اذ ارتفع اجمالي رصيد الائتمان لهذا القطاع من (4.646) ترليون دينار عام 2009 الى (9.332) ترليون دينار في نهاية عام 2010 بمعدل نمو (69.74%) وبأهمية نسبية (72.75 %) من اجمالي الائتمان النقدي، اذ خصص الائتمان المقدم للقطاع الخاص للأفراد وبنسبة (80%) وخصصت النسبة المتبقية لقطاع الشركات وبنسبة (14%)، ويعود سببه الى ضعف الضمانات المقدمة مقابل منح الائتمان وهو امر ناجم عن تأثير مخاطر السوق النظامية (التقرير الاقتصادي السنوي، 2010: 28).

وفي العام 2011 ارتفع حجم الائتمان الممنوح للحكومة المركزية من (2.308) ترليون دينار في عام 2010 الى (7.350) ترليون دينار في عام 2011 وبنسبة نمو سنوي (115.83%)، كذلك بلغ الائتمان المقدم للمؤسسات العامة عام 2012 نحو (4.482) ترليون دينار، وهو يفوق الزيادة في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص والحكومة المركزية، الا أن القطاع الخاص لازال هو أكبر قطاع لديه رصيد تراكمي من حجم الائتمان الممنوح مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وخلال السنوات المتلاحقة واصلت البنوك التجارية نشاطها في مجال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية خلال السنتين 2013 و2014، اذ شهد العامين المذكورين انفاً ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان، فقد بلغ (37.514) ترليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو (15.41%) مسجلا ارتفاعا مقداره (5.358) ترليون دينار، أن هذه الزيادة تعد مؤشرا على زيادة العرض والطلب على الائتمان وهذا من شأنه زيادة توظيف الودائع لتلك البنوك في القطاعات المختلفة وضمان ما يلزمها من السيولة، كما أن من أسباب ارتفاع رصيد الائتمان النقدي في عام 2014 يرجع الى زيادة الائتمان الممنوح لكافة القطاعات (التقرير الاقتصادي السنوي، 2014: 51)، ولاسيما الممنوح للحكومة المركزية البالغ (8.368) ترليون دينار عراقي، ويأتي بالمرتبة الثانية الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة الذي بلغ (8.010) ترليون دينار وبمعدل نمو (18.95%)، اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد ارتفع الى (21.136) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي (9.86%). وشهد نشاط البنوك الاقراضي خلال الاعوام (2015-2017) توسع طفيف في حجم الائتمان الممنوح، فقد منحت البنوك التجارية ائتمانا نقديا بلغ (39.839) ترليون دينار عام 2015، ولكن هذا التوسع كان من نصيب الحكومة المركزية على حساب القطاع الخاص، اذ ان القطاع الخاص خلال عام 2016 سجل انخفاضا بمعدل نمو (4.08%-)، بينما نصيب الحكومة المركزية سجل ارتفاعا بمعدل نمو سنوي (6.54%) ، وهذا الارتفاع يعكس الاستمرار في الاتجاه التوسعي للنفقات العامة بعد سنوات الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مَر بها العراق وسيطرة عصابات داعش على عدد من المحافظات، وهذا يدل على ارتفاع أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي.

اما في عام 2018 فقد احتل القطاع الخاص النصيب الأكبر من اجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق بمبلغ (24.228) ترليون دينار، كما احتل الرصيد الممنوح الى الحكومة المركزية المرتبة الثانية بمبلغ مقداره (15.595) ترليون دينار من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح والبالغ (42.498) ترليون دينار، اما رصيد المؤسسات العامة فقد انخفض الى (2.675) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (99.3%-). ومن خلال ما تقدم يتضح بان القطاع الخاص في عام 2018 قد استحوذ على النصف من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح، مما يدل على قدرة البنوك في تلبية احتياجات القطاع الخاص، واستمر القطاع الخاص في عام 2019 بالاستحواذ على النسبة الأكبر من اجمال الائتمان النقدي الممنوح البلغ قيمته (42.291) ترليون دينار على الرغم من تسجيل نمو سنوي سالب مقداره (3.09%-)، في حين تراجع نصيب الحكومة المركزية عما كان عليه في العام السابق بمعدل نمو سالب (0.04%-) اما نصيب المؤسسات العامة من الائتمان النقدي الممنوح بلغ (3.278) ترليون دينار بزيادة (603) مليار دينار عن العام السابق.

اما فيما يخص عام 2020 فقد بلغ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح (53.379) ترليون دينار بمعدل نمو (23.28%) كما مؤشر في الشكل (3)، اذ كانت الحصة الأكبر من هذا الرصيد من نصيب القطاع الخاص بمبلغ (27.898) ترليون دينار، تليها في المرتبة الثانية الحكومة المركزية بمبلغ (22.307) ترليون دينار، وأخيرا المؤسسات العامة بمبلغ (3.174) ترليون دينار.

2. الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص حسب نوع البنوك

نظرا لأهمية الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وعلاقته المباشرة بالعمليات الاستثمارية والإنتاجية

وأثره على حياة الافراد وارتباط ذلك في تخفيف معدلات الفقر، فقد سعت البنوك التجارية لتقديم طيف واسع من الخدمات البنكية مما انعكس ولو بجزء يسير على تحسن في الرفاهية المجتمعية والسبب يعود لعدم توجيه القروض لمستحقيها الفعليين ممن لديه قدرة على إقامة مشاريع مجدية صغيرة ولكن كانت اغلب القروض الممنوحة هي قروض استهلاكية عالية، لذا سنتطرق لتحليل الائتمان حسب نوع البنوك (حكومية، خاصة)، كما في الجدول ادناه:

الجدول (2) الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية والخاصة (ترليون دينار)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة	معدل النمو %	اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %
2004	0.495	-	0.127	-	0.622	-
2005	.0 624	23.15	0.326	94.27	0.950	42.35
2006	1.096	56.32	0.785	87.87	1.881	68.3
2007	1.376	22.75	1.012	25.4	2.388	23.86
2008	2.456	57.93	1.522	40.8	3.978	51.03
2009	2.925	17.47	1.721	12.28	4.646	15.52
2010	3.701	23.53	5.631	118.53	9.332	69.74
2011	7.290	67.79	3.653	-43.27	10.943	15.92
2012	10.621	37.63	5.303	37.27	15.924	37.51
2013	12.074	12.82	7.077	28.85	19.151	18.45
2014	12.768	5.58	8.368	16.75	21.136	9.86
2015	12.319	-3.57	8.935	6.55	21.254	0.55
2016	11.588	-6.11	8.815	-1.35	20.403	-4.08
2017	12.629	8.6	8.710	-1.19	21.339	4.48
2018	15.417	19.94	8.811	1.15	24.228	12.69
2019	14.279	-7.66	9.210	4.42	23.489	-3.09
2020	19.354	30.41	8.544	-7.5	27.898	17.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

من بيانات الجدول (2) يتضح ان الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية اتخذ مسارا تصاعديا منذ عام 2004، فقد بلغ (495) مليار دينار عراقي وانخفض عام 2015 ليبلغ (12.319) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو سالب مقداره (3.57%-)، وواصل الانخفاض في العام اللاحق ليبلغ (11.588) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (6.11%-)، ثم عاود الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية الارتفاع في الأعوام 2017 و2018 بمعدل نمو سنوي (8.6% و19.94%) على التوالي، وكان من اهم أسباب ذلك الارتفاع التحسن الأمني الذي شهده البلد بعد سنوات الحرب ضد الجماعات الإرهابية، وفي عام 2019 انخفض الى (14.279) ترليون دينار بمعدل نمو سالب (7.66%-) ليعاود الارتفاع في عام 2020 ليبلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك الحكومية (19.354) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو سنوي (30.41%).

اما فيما يخص الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة فقد اتخذ ايضا مسارا تصاعديا منذ عام 2004 اذ بلغ (127) مليار دينار عراقي وانخفض عام 2011 ليبلغ (3.653) ترليون دينار بمعدل نمو سالب مقداره (43.27%-)، وفي عام 2012 وما بعدها ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة الى (5.303) ترليون دينار عراقي ليواصل الارتفاع حتى عام 2015 فقد بلغ (8.935) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي (6.35%) كما مؤشر في الجدول (4)، وخلال الأعوام 2016 و2017 تراجع لائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة ليصل عام 2017 الى (8.710) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو سالب (1.19%-)، وعاود الارتفاع في الأعوام 2018 و2019 بمعدل نمو سنوي (1.15% و4.42%) على التوالي وكما مؤشر في الشكل (4)، ومن اهم أسباب ذلك الارتفاع جائحة كورونا وما احدثته من توقف لجميع مفاصل الحياة وبالأخص النشاط الاقتصادي في العراق وجميع انحاء العالم.

ويتضح مما سبق الاستحواذ الواضح للبنوك الحكومية على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال مدة البحث (2004-2020) على الرغم من ان عدد البنوك الحكومية يشكل (9.2%) من مجموع عدد البنوك التجارية العاملة في العراق نتيجة لاستحواذها على النسبة الأكبر من الودائع بسبب ثقة الجمهور بها، مما جعلها تستحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ثانياً: تحليل واقع الفقر في العراق ومؤشراته

على مدى عقود طويلة مر الاقتصـــاد العراقي بظروف قاســـية تمثلت في الكثير من الحروب آخرها الاحتلال عام 2003، وما تبعها من أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية غير ملائمة، والتي اعتمدت مبدأ المحاصصة في تقسيم ما في البلاد من ثروات، فضلا عن حالة الفساد الإداري والمالي المستشـري في جميع مفاصـل الدولة العراقية، كلها اسهمت في إفقار فئات واسعة من الشعب العراقي، فضلا عن الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام 2014 التي ساهمت في توسيع حلقة الإفقار.

أظهرت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق عام 2007 إمكانية احتساب خط وطني للفقر باعتماد طريقة "كلفة السعرات الحرارية الضرورية" لإدامة صحة الفرد العراقي، وتم تقدير خط فقر الغذاء في العراق بأقل من (2337) سعرة حرارية في المتوسط، بحيث يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد الواحد وللشهر الواحد نحو (34250) دينار، وهو يساوي "خط الفقر في الغذاء"، وقد تم التقدير لخط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بنحو (42646) دينار للفرد الواحد شهرياً، وبجمع كلف الاحتياجات غير الغذائية والغذائية فان خط الفقر في العراق يكون (76896) دينار للفرد شهرياً، وتم تعديله فيما بعد ليساوي (105500) دينار حسب اسعار عام 2012 (وزارة التخطيط، 2018: 31). ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3) خط الفقر ونسب وأعداد الفقراء في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر %	فجوة الفقر %	شدة الفقر %	عدد الفقراء (مليون نسمة)	عدد السكان (مليون نسمة)
2004	-	-	-	-	-	27.139
2005	-	23	-	-	6.431	27.963
2006	-	22.4	-	-	6.453	28.810
2007	76896	22.9	4.5	1.4	6.797	29.682
2008	76896	23	-	-	7.336	31.895
2009	76896	23	-	-	7.283	31.664
2010	76896	22	-	-	7.148	32.490
2011	76896	23	2.6	-	7.668	33.338
2012	105500	18.9	4.1	1.4	6.503	34.408
2013	105500	18	-	-	6.302	35.010
2014	105500	22.5	6.6	3	7.898	35.100
2015	105500	22.5	-	-	7.852	35213
2016	105500	30	-	-	10.851	36.169
2017	105500	21.3	4.5	1.4	7.911	37.140
2018	105500	20.5	4.1	1.4	7.831	38.200
2019	-	20	-	-	7.826	39.128
2020	-	31.7	-	-	12.728	40.150

المصدر:

- **البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008، 2009)، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/463.**
- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492**
- **الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360**
- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018 -2022.**

من بيانات الجدول (3) نلاحظ أن نسبة الفقر اتخذت مسارا متذبذبا اذ بلغت (23%) عام 2005، وأن ما يقارب (6.431) مليون فرد يعيش تحت خط الفقر، لتنخفض بعدها نسبة الفقر الى (22.9%) عام 2007، أي ان ما يقارب (6.797) مليون فرد عراقي يقع تحت خط الفقر، ويتركز معظم الأفراد حول خط الفقر البالغ (76896) دينار، اما فجوة الفقر للعام ذاته فقد بلغت (4.5%)، لتتراجع في عام 2010 الى (22%) وترتفع عام 2011 الى (23%) في بفجوة مقدارها (2.6%)، وانخفضت في عام 2012 لتبلغ (18.9%)، جاء هذا الانخفاض نتيجة استراتيجية التخفيف من الفقر التي اطلقها العراق مطلع عام 2010 والتي تضمنت سياسات النمو متعدد القطاعات وبرامج لإصلاح التشريعات الداعمة للفقراء، اذ بلغ عدد الفقراء (6.503) مليون فرد فقير منخفضاً هذا العدد عن عام 2007 بمقدار (294) الف شخص، وانخفضت كذلك فجوة الفقر إلى (4.1)، وبقيت شدة الفقر على حالها للأعوام (2007، 2012) إذ بلغت (1.4%)، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء انخفضت نسبة الفقر في العراق لعام 2013 لتبلغ (18%) وبلغ عدد الفقراء (6.302) مليون فردا، إلا إنها وبسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، ونزوح الملايين من أبناء الشعب العراقي هربا من القتل والسبي، ارتفعت في عام 2014 إلى (22.5%) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، وارتفع عدد الفقراء إلى (7.898) مليون فرداً، وكذلك ارتفعت فجوة الفقر إلى (6.6%) وشدة الفقر إلى (3%)، وبقيت النسبة ذاتها في عام

2015، لترتفع بشـــكل كبير في عام 2016 لتبلغ (30%) ليرتفع عدد الفقراء الى (10.851) مليون فرد وذلك بسبب سياسية التقشف المالي التي تبنتها الحكومة وتسببت في توقف تنفيذ مئات المشـاريع في جميع المحافظات، نتيجة لتدني أسعار النفط في الاسواق العالمية مما أدى الى تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وانخفضـــت النســـبة في عام 2017 الى (21.3%) بفجوة وشـدة فقر مقدارها (4.5%)، (4.1%) على التوالي بسـبب ما شـهده البلد من تحسـن في الأوضـاع الأمنية وعودة جزئية للأسر النازحة والدعم المحلي والدولي الذي تلقته هذه الاسر، واستمرت نسـبة الفقر بالانخفاض في الأعوام 2018 و2019 لتبلغ (20.5%) و(20%) على التوالي، لكنها ارتفعت في عام 2020 بشـكل كبير جداً لتصـل الى (31.7%) بسـبب جائحة كورونا وما خلفته من اثار سـلبية وتوقف للحياة في جميع انحاء العالم.

ثالثا: أثر الائتمان الممنوع للقطاع الخاص على الفقر

يســـاهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كهدف حكومي لتعزيز سوق العمل ونمو القطاع الخاص بشكل عام، ويمكن أن تساعد إمكانية الحصـــول على الائتمان على تمكين الأســـر ذات الدخل المحدود من الحصـــول على خدمات صـــحية وتعليمية، وتوليد الدخل، وتمكن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من إدارة المخاطر، وتوظيف عمال جدد، واســـتخدام تكنولوجيات متقدمة لرفع التنافســـية، وبالتالي معالجة مشكلة الفقر.

كلما ارتفعت نسبة الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص بصورة فهو مؤشرا جيدا، وقد تعرضنا لذلك سلفا بفقرة تحليل الائتمان النقدي حسب المستفيدين في الجدول (1)، إذ شكل منح الائتمان الخاص إلى باقي الائتمان الكلي النسبة الأعلى طيلة مدة البحث.

نظرا لأهمية الائتمان المصـرفي وانعكاسـه على تراجع معدلات الفقر فيما لو تم توجيه ذلك الائتمان بالشكل الصحيح والذي سنتعرض له في الاتي:

الجدول (4) العلاقة بين الفقر ومنح الائتمان في العراق. (ترليون دينار)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة	اجمالي الائتمان الخاص الى عدد السكان %	نسبة الفقر %
2004	27.13	0.622	0.495	0.127	2	-
2005	27.96	0.950	0.624	0.326	3	23
2006	28.81	1.881	1.096	0.785	7	22.4
2007	29.68	2.388	1.376	1.012	8	22.9
2008	31.89	3.978	2.456	1.522	12	23
2009	31.66	4.646	2.925	1.721	15	23
2010	32.49	9.332	3.701	5.631	29	22
2011	33.33	10.943	7.290	3.653	33	23
2012	34.40	15.924	10.621	5.303	46	18.9
2013	35.01	19.151	12.074	7.077	55	18
2014	35.10	21.136	12.768	8.368	60	22.5
2015	35.21	21.254	12.319	8.935	60	22.5
2016	36.16	20.403	11.588	8.815	56	30
2017	37.14	21.339	12.629	8.710	57	21.3
2018	38.20	24.228	15.417	8.811	63	20.5
2019	39.12	23.489	14.279	9.210	60	20
2020	40.15	27.898	19.354	8.544	69	31.7

المصدر:

- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية.**
- **البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، سنوات مختلفة.**
- **الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360.**

يتضح من بيانات الجدول (4) ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية العراقية للقطاع الخاص بمعدل نمو سنوي بلغ في متوسطه (23.7%)، اما نسبة اجمالي الائتمان الخاص الى عدد السكان فأنها اتخذت مسارا تصاعديا طيلة المدة قيد البحث اذ انها بلغت (2%) عام 2004 لترتفع الى (69%) عام 2020 باستثناء عام 2016 انخفضت الى (56%)، وهذا يؤشر تزايد اعدد المستفيدين من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص طيلة هذه المدة، ولكن بالرغم من هذا التزايد بقيت معدلات الفقر مرتفعة في العراق فعند ارتفاع نسبة اجمالي الائتمان الخاص الى عدد السكان من (3%) عام 2005 الى (33%) عام 2011 لم تنخفض نسبة الفقر وانما ارتفعت من (22.4%)

عام 2006 الى (23%) عام 2011 وكذلك عندما ارتفاعها الى (69%) عام 2020 ارتفعت بالمقابل نسبة الفقر الى (31.7%) لنفس العام، وهذا يؤشر ان معظم هذه القروض منحت لغير المستحقين من الموظفين وان كانت منحت بعضها لغير الموظفين فأنها استخدمت لأغراض استهلاكية وليست الأغراض بناء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، نتيجة لضعف متابعة القروض وتوجيهها نحو الأهداف التي منحت من اجلها.

ويمكن ادراج اهم أسباب محدودية أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سواء من البنوك الحكومية او الخاصة على الفقراء في العراق بشكل عام بالآتي:

1. عدم تحديد الفئة المستهدفة الأشد فقراً.
2. عدم منح مبالغ صغيرة للإقراض تتناسب مع إمكانية المقترض.
3. عدم اتباع منهج السداد المبكر والذي عادة ما يكون في أقساط أسبوعية او شهرية مما يسهل على المقترض سداد المبلغ.
4. عد منح المزيد من القروض الإضافية لأولئك الذين كانت لهم تجربة ناجحة مع هذا البنك من خلال قدرتهم على السداد في الآجال المحددة.
5. عدم المراقبة والاشراف المتواصل والدقيق من قبل العاملين في الجهات المسؤولة.
6. الضمانات المفروضة للحصول الى الائتمان: تعد الضمانات عامل اساسي في منح الائتمان من قبل البنوك لكي تضمن هذه البنوك استرداد مبالغ الائتمان الممنوحة، وكما هو معروف أن البنوك التجارية العراقية اعتادت أن تمنح القروض على اساس تقديم ضمانات عينية حقيقية متمثلة بعقارات تجارية او خاصة والتي بعض الاحيان تفوق قيمتها 300% من قيمة القرض المقدم، وبالوقت نفسه لا تعتمد البنوك التجارية العراقية عند منح القروض على ضمانات مستلزمات الإنتاج او المكائن والتي تعبر عن رأس المال للمشروع، ومنذ عام 2005 بسبب ارتفاع قيمة العقارات التجارية والخاصة فضلا عن المخاطر التي تحيط بها، بدء تحول للبنوك التجارية العراقية بطلب ضمانات تتضمن الذهب والضمانات الشخصية. من هنا يتضح ان أحد المعوقات الاساسية أمام الفقراء بخصوص طلب الائتمان من البنوك هو قيمة الضمانات المطلوبة، والتي عادة لا تكون بحوزة الفقراء.

التحليل القياسي

أولا: توصيف متغيرات الانموذج القياسي

هي المرحلة الأولى من مراحل إعداد وصياغة الانموذج القياسي وفيها يتم تحديد المتغيرات الاقتصادية وعلى النحو المبين في الجدول ادناه:

الجدول (5) توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة

المتغير	الرمز	النوع
نسبة الفقر	POV	تابع
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	CPG	مستقل
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة	CPP	مستقل

ثانيا: اختبار السكون

اعَتمد اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) للكشف عن عدم وجود أي اتجاه زمني بين قيم السلاسل الزمنية عينة البحث، وذلك لان اختبار ADF يتعامل مع السلاسل الزمنية الطويلة لذا اجري الاختبار للمرحلة الأولى وكانت النتائج تشير لعدم استقرارية السلاسل عند المستوى لذا اعيد التحليل بعد اخذ الفرق الأول لنتوصل الى استقرارية السلاسل، وكما هو موضح في جدول (6):

الجدول (6) نتائج اختبار السكون للمتغيرات حسب Augmented Dickey-Fuller test (ADF)

Augmented Dickey-Fuller test for statistic								
Variables	Estimated value	Critical value			Prob	Level	St1 difference	**St2 Difference**
		%1	%5	%10				
POV	-4.46767	-3.72407	-2.98622	-2.63260	0.00		**	**Non**
CPG	-6.73829	-3.65373	-2.95711	-2.61743	0.00		**	
CPP	-5.96363	-3.65373	-2.95711	-2.61743	0.00		**	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

ثالثا: تقدير المتغيرات باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

1. نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية

بعد اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قدر أثر المتغيرات بعضها على بعض بأستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمتغيري نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية، وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول ادناه:

جدول (7) نتائج انموذج ARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الحكومية

Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	**Prob.***
POV(-1)	0.302748	0.152828	1.980973	**0.0602**
POV(-2)	-0.615884	0.156198	-3.942975	**0.0007**
CPG	0.000237	0.000278	0.852000	**0.4034**
CPG(-1)	-0.000218	0.000367	-0.593886	**0.5586**
CPG(-2)	-0.002110	0.000454	-4.648856	**0.0001**
CPG(-3)	0.000260	0.000468	0.555533	**0.5841**
CPG(-4)	0.001914	0.000442	4.332445	**0.0003**
C	30.69808	4.626454	6.635336	**0.0000**
F-statistic	11.37361	R-squared		**0.783497**
Prob.	0.00005	Adjusted R-squared		**0.714610**
		Durbin-Watson stat		**1.650199**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (7) ان الانموذج المختار هو ARDL (2,4) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية AIC مع تحديد فترات الابطاء 4 كحد أعلى، واختير انموذج ARDL(2,4) كأفضل انموذج من بين 20 انموذج تم تقييمه، وكما نلاحظ ان قيمة (R^2) قد بلغت (0.7834) أي ان المتغير المستقل الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية (CPG) قادر على تفسير 78% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج، كما ان القوة التنبؤية للأنموذج هي 71% استنادا لقيمة (Adjusted R-squared) البالغة (0.7146)، وبالنظر لاختبار معنوية الانموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحتسبة (11.37361) وباحتمالية اقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الانموذج ككل.

الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق (Bounds Test) لنتوصل الى النتائج الاتية:

جدول (8) اختبار (Bounds Test) للأنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	16.88925	**1**
Signi.	I(0) Bound	**I(1) Bound**
%10	3.02	**3.51**
%5	3.62	**4.16**
%2.5	4.18	**4.79**
%1	4.94	**5.58**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (8) ان قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (16.88925) وهي اكبر من القيمة العظمى I(1) البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية.

وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استعمال اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واختبار (Heteroskedasticity Test) وكما في الجدول ادناه:

جدول (9) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و(CPG)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.494300	Prop . F	**0.2484**
Obs*R-squared	3.900107	Prob. Chi-Square	**0.1423**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			

F-statistic	0.763904	Prob. F	**0.6229**
Obs*R-squared	5.866012	Prob. Chi-Square	**0.5555**
Scaled explained SS	3.995236	Prob. Chi-Square	**0.7803**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (9) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار (Prop . F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس.

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) الموضحة بالشكل ادناه:

شكل (1) استقرارية الانموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)

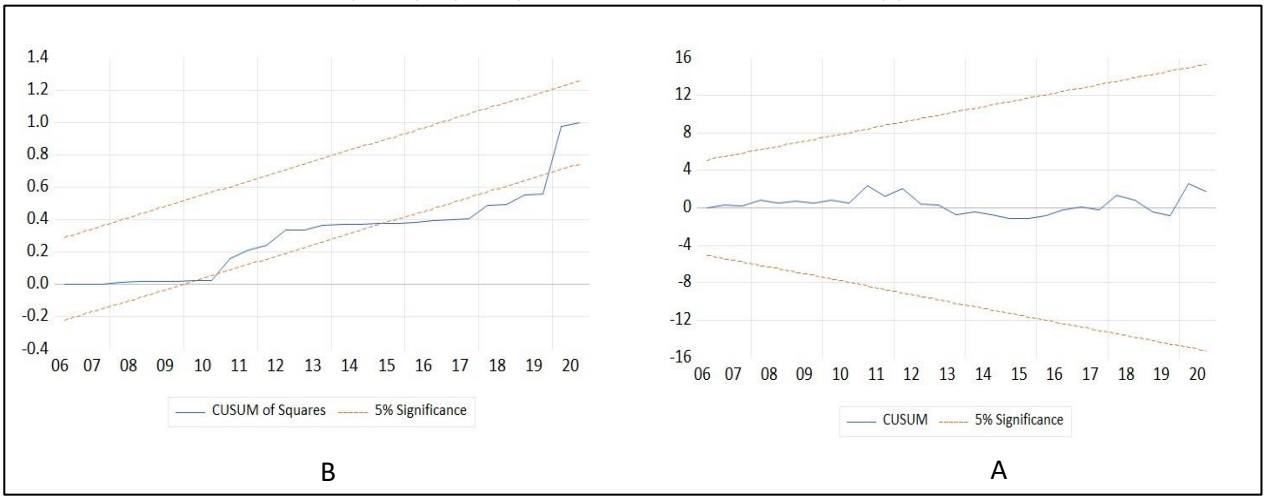

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجزء (A) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، في حين الجزء (B) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل.

بعد التكامل المشترك تأتي خطوة تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي هل هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، إذ يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) التي يجب أن تكون سالبة ومعنوية أي إن الانحرافات في الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل وسيتم تحليل العلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية وفق هذه المنهجية كما في الجدول ادناه:

جدول (10) نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين (POV) و(CPG)

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(POV(-1))	0.615884	0.139560	4.413052	**0.0002**
D(CPG)	0.000237	0.000246	0.963309	**0.3459**
D(CPG(-1))	-6.35E-05	0.000250	-0.253413	**0.8023**
D(CPG(-2))	-0.002174	0.000352	-6.179503	**0.0000**
D(CPG(-3))	-0.001914	0.000410	-4.669109	**0.0001**
CointEq(-1)*	-1.313137	0.176624	-7.434643	**0.0000**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من بيانات الجدول (10) نلحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (1.31313-) وهي معنوية عند مستوى 5 % اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (131%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة، وهنا سنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

2. نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة

عند اجراء تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمتغيري نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول ادناه:

جدول (11) نتائج انموذجARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الخاصة

Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	**Prob.***
POV(-1)	0.721649	0.184439	3.912666	**0.0006**
POV(-2)	-0.430102	0.222172	-1.935895	**0.0643**
CPP	-0.000833	0.000590	-1.410837	**0.1706**
CPP(-1)	0.000912	0.000570	1.601985	**0.1217**
C	15.88169	5.313425	2.988974	**0.0062**
F-statistic	4.877131	R-squared		**0.438310**
Prob.	0.004789	Adjusted R-squared		**0.348439**
		Durbin-Watson stat		**2.083903**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (11) ان الانموذج المختار هو ARDL (2,1) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية AIC مع تحديد فترات الابطاء 2 كحد أعلى، واختير انموذج ARDL(2,1) كأفضل انموذج من بين 20 انموذج تم تقييمه، وسيتم إجراء اختبار الحدود انطلاقا من هذا النموذج ، كما نلاحظ ان قيمة (R^2) قد بلغت (0.4383) أي ان المتغير المستقل والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة (CPG) قادر على تفسير 43% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج، كما ان القوة التنبؤية للأنموذج هي 34% استنادا لقيمة (Adjusted R-squared) البالغة (0.3484)، وبالنظر لاختبار معنوية الانموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحتسبة (4.877131) وباحتمالية اقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الانموذج ككل.

الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول ادناه:

جدول (12) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPP)

Test Stat.	**Value**	**K**
F- Stat	3.663078	**1**
Signi.	I(0) Bound	**I(1) Bound**
%10	3.02	**3.51**
%5	3.62	**4.16**
%2.5	4.18	**4.79**
%1	4.94	**5.58**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (12) ان قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (3.663078) وهي اكبر من القيمة العظمى I(1) البالغة (3.51) عند مستوى معنوية (10%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة.

وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استعمال اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين باستعمال اختبار Heteroskedasticity Test وكما في الجدول ادناه:

جدول (13) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و(CPP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.744557	Prop . F	**0.4860**

Obs*R-squared	1.824215	Prob. Chi-Square	**0.4017**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.158035	Prob. F	**0.3529**
Obs*R-squared	4.689646	Prob. Chi-Square	**0.3206**
Scaled explained SS	7.905761	Prob. Chi-Square	**0.0951**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

تشير نتائج الجدول (13) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس.

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل ادناه:

شكل (2) استقرارية الانموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPP)

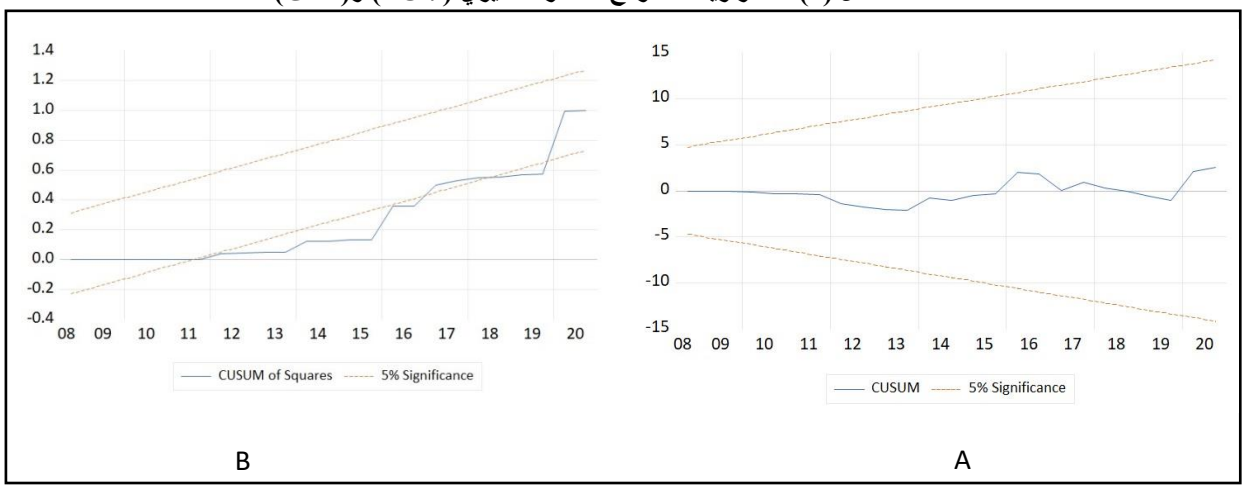

B A

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

يشير الجزء (A) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، في حين الجزء (B) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل.

بعد التكامل المشترك تأتي خطوة تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي هل هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، إذ يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(1) يجب أن تكون سالبة ومعنوية أي إن الانحرافات في الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الاتية:

جدول (14) نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين (POV) و(CPG)

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(POV(-1))	0.430102	0.201258	2.137067	**0.0426**
D(CPP)	-0.000833	0.000528	-1.578226	**0.1271**
CointEq(-1)*	-0.708453	0.205644	-3.445050	**0.0020**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من بيانات الجدول (14) نلحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (0.708453-) وهي معنوية عند مستوى 5 % اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (70%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة، وهنا سنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

الاستنتاجات والتوصيات

❖ **الاستنتاجات:**

1. تعد مشكلة الفقر من اعقد المشاكل التي تواجه صانعي القرار في العراق، على الرغم من تبني الحكومات المتلاحقة استراتيجيات لمعالجة الفقر الا انها كانت حبرا على ورق لم تدخل حيز التطبيق الفعلي لغياب الإرادة الحقيقية والمعالجات الصحيحة، وعلى الرغم

من تخصيص أموال طائلة الا انها لم تذهب نحو بناء او تهيئة قاعدة للانطلاق وانما جرى توزيع الأموال بشكل مباشر لبعض الشرائح.

2. ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية اتخذ مسارا تصاعديا طيلة مدة البحث، لكن معظمه منح لأغراض استهلاكية وليست إنتاجية مدرة للدخل.
3. يتضح الأثر الضعيف للائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية سواء كانت الحكومية ام الخاصة على النمو الاقتصادي في العراق، اذ أن متوسط نسبة مساهمة هذا الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي طيلة مدة البحث تعد قليلة وفق المعايير الدولية.
4. اظهرت نتائج القياس الكمي ان هناك علاقة تكامل مشترك بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر في العراق، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.
5. يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية الأكثر تأثيرا في معدلات الفقر حسب نتائج التحليل الكمي.

❖ **التوصيات:**

1. مكافحة كل اشكال البيروقراطية وتسهيل منح القروض الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها بالشكل الصحيح لدعم خلق مشاريع منتجة.
2. الحد من ظاهرة ارتفاع توجيه القروض النقدية نحو الجوانب الاستهلاكية التي تمتاز بها البنوك التجارية العراقية.
3. ضرورة وجود قاعدة بيانات وطنية عن الفقر والفقراء.
4. الحث على ترسيخ ثقافة الإنتاج، وان تؤكد الحكومة على دعم الأنشطة الإنتاجية.
5. ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بالتنمية الريفية وتأهيل وتعليم المرأة.

المصادر

البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (سنوات مختلفة)، على الرابط: **https://cbi.iq/news/view/463**.

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث. (سنوات مختلفة). التقرير السنوي للاستقرار المالي،

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء. (سنوات مختلفة). النشرة الإحصائية السنوية، على الرابط: **https://cbi.iq/news/view/492**

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018 -2022.

الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: **https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360**.

Acosta-González, E., & Fernández-Rodríguez, F. (2013). Forecasting Financial Failure of Firms via Genetic Algorithms. computational economics.

Al-Ali, A. H., & Al-Asady, M. S. (2021). The Impact of The Currency Auction on The Direct Cash Credit Granted by Banks (An Applied Study of a Sample of Commercial Banks in Iraq For the Period 2014-2019). Multicultural Education, 7(3.(

Barber, C. (2008). "Notes on poverty and inequalit. Oxfam International.

Bellu, L. G., & Liberati, P. (2005). Impacts of policies on poverty: The definition of poverty. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO.(

Bollard, A., Hunt, C., & Hodgetts, B. (2011). The role of banks in the economy–improving the performance of the New Zealand banking system after the global financial crisis. The New Zealand Shareholders Association Annual Meeting.

Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, F. (2018). Principles of Corporate Finance (12 ed.). New York: McGraw-Hill Education.

Jeffrey, D. S., & Gordon, C. M. (2018). extreme poverty. The New Palgrave Dictionary of Economics (2.(

Kakwani, N. (2003). Issues in Setting Absolute Poverty Lines. Published and printed by the Asian Development Bank, (3.(

Latifee, H. I. (2003). Microcredit and poverty reduction. International Conference on Poverty Reduction through Microcredit.

Saunders, A., & Cornett, M. M. (2006). Financial Institutions Management: A risk Management approach (6 ed.). Boston: McGraw – Hill Companies.

World Bank Institute. (2005). INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS. JH Revision.

Zeng, X., Fu, Z., Deng, X., & Xu, D. (2021). The Impact of Livelihood Risk on Farmers of Different Poverty Types: Based on the Study of Typical Areas in Sichuan Province. Agriculture, 11(8).